

Distr.: Limited
17 March 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

مقرر اللجنة الخاصة المؤرخ ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٠ بشأن بورتوريكو

تقرير من إعداد مقرّر اللجنة الخاصة، بشار الجعفري (الجمهورية العربية السورية)

المحتويات

الصفحة

٢	أولا - مقدمة
٢	ثانيا - معلومات أساسية
٢	ألف - لمحة عامة
٤	باء - الوضع الدستوري والسياسي
١١	ثالثا - التطورات الأخيرة
١١	ألف - التطورات السياسية
١٤	باء - التطورات العسكرية
١٧	جيم - التطورات الاقتصادية
١٨	رابعا - الإجراءات السابقة التي اتخذتها الأمم المتحدة
١٨	ألف - لمحة عامة
٢٠	باء - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة الخاصة
٢١	جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة



أولا - مقدمة

١ - اعتمدت اللجنة الخاصة، في جلستها السادسة المعقودة في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٠، مشروع القرار A/AC.109/2010/L.8 المتعلق بمسألة مقرر اللجنة الخاصة المؤرخ ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ بشأن بورتوريكو. وفي الفقرة ١١ من القرار، طلبت اللجنة الخاصة من المقرر أن يقدم لها في عام ٢٠١١ تقريرا عن تنفيذ القرار. وقد أعدّ مقرر اللجنة الخاصة هذا التقرير استجابة لذلك الطلب. ويتناول التقرير مسألة بورتوريكو في ضوء التقارير السابقة التي أعدها المقرر والتطورات السياسية والاقتصادية والعسكرية الأخيرة في بورتوريكو والإجراءات التي اتخذتها هيئات الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة.

ثانيا - معلومات أساسية

ألف - لمحة عامة

٢ - تقع بورتوريكو في أقصى شرق جزر الأنتيل الكبرى في البحر الكاريبي وهي أصغر تلك الجزر. وتبلغ مساحتها ٩٥٩ ٨ كيلومترا مربعا تشمل الجزر الصغيرة المحاورة لها وهي بيكيس وكوليرا ومونا. وتغطي الجبال أكثر من ثلاثة أرباع بورتوريكو، ويبلغ ارتفاع سلسلة الجبال الممتدة على طول الجزيرة في أعلى نقاطها ٣٣٨ ١ مترا.

٣ - وفي شهر تموز/يوليه ٢٠١٠، كان عدد سكان بورتوريكو يقدر بـ ٣ ٩٧٨ ٧٠٢ نسمة^(١)، يتكلم معظمهم اللغة الإسبانية، كما أن عددا معينا منهم يتكلمون الإنكليزية أيضا. ووفقا لتقديرات التعداد الذي أجرته الولايات المتحدة، بلغت نسبة النمو السكاني في بورتوريكو ما متوسطه ٠,٧ في المائة خلال السنوات الممتدة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥؛ وفي عام ٢٠٠٩، أشارت التقديرات إلى أن هذه النسبة بلغت أقل من ٠,٣ في المائة. ووفقا لمعلومات مكتب تعداد السكان في الولايات المتحدة، فإن عدد البورتوريكيين الذين استقروا في الولايات المتحدة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٧ بلغ ٣٥٩ ٥٨٥ نسمة؛ وكان هذا العدد نحو ٤٩١ ٠٠٠ نسمة في الثمانينات و ٤٤٧ ٠٠٠ نسمة بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٦٠. وفي عام ٢٠١٠، انخفض مجموع عدد السكان بـ ٨٢ ٨٢١ نسمة، أي بنسبة ٢,٢ في المائة بالمقارنة مع عام ٢٠٠٠، ومرد ذلك إلى الهجرة وانخفاض معدل الولادات في بورتوريكو. ويشكل أصحاب المهن الشباب أغلبية الأشخاص الذين يغادرون الجزيرة.

(١) انظر بورتوريكو على موقع وكالة الاستخبارات المركزية www.cia.gov/cia/publications/factbook.

٤ - وتحوّل طابع السكان في الجزيرة خلال العقود الستة الماضية، من مجتمع زراعي تقليدي إلى مجتمع صناعي، وتباطأ النمو السكاني وارتفع معدل العمر المتوقع بشكل حاد. ونتج تباطؤ النمو السكاني جزئياً عن هجرة حوالي ٥٠٠ ٠٠٠ بورتوريكي إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ولا سيما في الخمسينات والستينات.

٥ - ويُمنح الأشخاص المولودون في بورتوريكو جنسية الولايات المتحدة، إنما بدون حق التصويت في الانتخابات الرئاسية أو انتخابات الكونغرس في الولايات المتحدة ما لم يكونوا مقيمين فيها. وإضافة إلى ذلك، أقرت المحكمة العليا لبورتوريكو في قرار صادر عنها بوجود الجنسية البورتوريكية. وبعد ذلك، صدّقت إدارة الشؤون الخارجية في بورتوريكو على وجود هذه الجنسية التي يمكن للبورتوريكيين طلبها عن طريق إجراءات وضعتها إدارة الشؤون الخارجية في بورتوريكو. وبموجب الترتيبات الحالية المتعلقة بالكومنولث، تتولى الولايات المتحدة سلطة الدفاع والعلاقات الدولية والتجارة الخارجية والمسائل النقدية بينما تتمتع بورتوريكو باستقلال ذاتي فيما يتعلق بالمسائل الضريبية والسياسات الاجتماعية ومعظم الشؤون المحلية.

٦ - ويتمثل الجانب الرئيسي الذي تختلف فيه مواقف الأحزاب السياسية الكبرى في الإقليم في الوضع السياسي النهائي لبورتوريكو، وجميعها غير راض عن الوضع الراهن. فالحزب الشعبي الديمقراطي يؤيد تعزيز وضعها الحالي في إطار الكومنولث بحيث لا تكون إقليمياً تابعا ولا مستعمرة؛ فيحتفظ سكان بورتوريكو بجنسية الولايات المتحدة، بينما تُمنح بورتوريكو سلطة حكومية أكبر في إدارة شؤونها الخاصة ومزيداً من الحرية في إقامة علاقات إقليمية ودولية. ويجذب الحزب التقدمي الجديد الاندماج الكامل لبورتوريكو كولاية في الولايات المتحدة. ولا يزال الحزب الشعبي الديمقراطي يتمتع بتأييد يتجاوز بشكل طفيف التأييد الذي يتمتع به الحزب التقدمي الجديد. ويؤيد الحزب الثالث، حزب استقلال بورتوريكو، استقلال الجزيرة. وهناك بعض المجموعات والمنظمات المناصرة للاستقلال التي لا تشارك في الانتخابات لأنها تعتبر أن الانتخابات في ظل الاستعمار لا تمثل عملية ديمقراطية حقيقية، في حين أن بعضها الآخر يصوّت لأغراض استراتيجية، فيؤيد مرشح الحزب الشعبي الديمقراطي لشغل منصب الحاكم، بغية منع وصول مؤيدي تحوّل بورتوريكو إلى ولاية إلى السلطة.

٧ - وتعمل حالياً منظمتان هما حزب العمال وحركة الوحدة من أجل السيادة على التسجيل لدى اللجنة الحكومية للانتخابات من أجل تقديم مرشحين في انتخابات بورتوريكو لعام ٢٠١٢. وهما بصدد إعداد برنامجين يؤكدان على تحسين الأحوال الاجتماعية وظروف

العمل في بورتوريكو وحماية البيئة، فيما تؤكد الحركة المذكورة أهمية السيادة الوطنية وإنشاء جمعية دستورية وفقا للقانون الدولي من أجل معالجة مسألة وضع الإقليم.

باء - الوضع الدستوري والسياسي

٨ - تتمتع بورتوريكو حاليا بوضع الكومنولث مع الولايات المتحدة. ويرد وصف مفصّل لدستور كومنولث بورتوريكو لعام ١٩٥٢ في الفقرات من ٩١ إلى ١١٩ من تقرير مقرر اللجنة الخاصة لعام ١٩٧٤ (A/AC.109/L.976). وباختصار، تتكون الحكومة من: (أ) حاكم يُنتخب لمدة أربع سنوات في كل انتخابات عامة؛ (ب) جمعية تشريعية تتكون من مجلسين هما مجلس الشيوخ (٢٧ عضوا) ومجلس النواب (٥١ عضوا) ينتخبهم السكان البالغون بالاقتراع المباشر في كل انتخابات عامة؛ (ج) محكمة عليا ومحاكم أدنى. والولاية القضائية للمحكمة الاتحادية للولايات المتحدة تشمل بورتوريكو. ويمثّل بورتوريكو في حكومة الولايات المتحدة مفوض مقيم، وهو عضو في مجلس نواب الولايات المتحدة بدون الحق في التصويت فيه، إنما له هذا الحق في أي من اللجان التي هو عضو فيها.

٩ - وفي بورتوريكو نظامان قضائيان هما: نظام محاكم بورتوريكو ونظام المحاكم المحلية للولايات المتحدة الذي ينطبق في بورتوريكو. ويعمل هذا النظام الأخير في بورتوريكو بولاية قضائية محدودة النطاق ولا يمكن اللجوء إليه إلا بالنسبة للقضايا المشمولة بقانون الولايات المتحدة الاتحادي أو القضايا التي تتنوع فيها جنسيات الأشخاص المعنيين، أي حينما يرفع مواطن من دولة ما دعوى ضد مواطن من دولة أخرى. والقضايا التي لها علاقة بالقانون الاتحادي المرفوعة أمام المحكمة العليا لبورتوريكو يمكن أن تُستأنف أمام المحكمة العليا في الولايات المتحدة. وتبت محاكم دائرة الاستئناف الأولى للولايات المتحدة في القضايا المستأنفة من المحكمة الأمريكية المحلية لبورتوريكو التي تشكل محكمة ابتدائية.

١٠ - وحتى بعد إقامة حكومة دستورية لبورتوريكو في عام ١٩٥٢، لم يطرأ أي تغيير على سلطة كونغرس الولايات المتحدة على بورتوريكو. فلدى هذا الكونغرس سلطات كاملة على بورتوريكو، بينما لدى الجزيرة سلطة محلية على مجالات محددة. وظلت جميع القوانين ذات الصلة بعلاقات الإقليم بالولايات المتحدة سارية من خلال قانون العلاقات الاتحادية (انظر A/AC.109/L.976، الفقرات ١٢٠-١٣٢)، وهو القانون الذي أدمجت بورتوريكو بموجبه في النظم التجارية والجمركية والنقدية للولايات المتحدة. والولايات المتحدة مسؤولة أيضا عن الدفاع عن بورتوريكو. وفي عام ١٩٥٨، طلبت الجمعية التشريعية لبورتوريكو إدخال تغييرات على قانون العلاقات الاتحادية، غير أن هذه التغييرات لم تعتمد.

وفي عام ١٩٥٩، رُفعت إلى الكونغرس ثلاثة مشاريع قوانين تطلب إدخال تغييرات على الوضع السياسي للإقليم، ولكن لم يتخذ أي إجراء بشأن أي منها.

١١ - وأجري في عام ١٩٩٣ استفتاء عام بشأن خيارات تكاد تكون مطابقة لخيارات الاستفتاء الذي أُجري في عام ١٩٦٧، وأسفر عن النتائج التالية: أيد ٤٨,٤ في المائة الوضع الراهن (الكومنولث)، وصوّت ٤٦,٢ في المائة لصالح تحوّل بورتوريكو إلى ولاية، واختار ٤ في المائة الاستقلال. وبعد صدور هذه النتائج، وطلب التوضيح الذي قدمته الجمعية التشريعية لبورتوريكو إلى كونغرس الولايات المتحدة، رد الكونغرس بأن التعريف يتضمن تطلعات غير قابلة للتطبيق (انظر A/AC.109/1999/L.13، الفقرات ١٧٢-١٨٠). وبعد ذلك، قررت الجمعية التشريعية لبورتوريكو إجراء استفتاء آخر في عام ١٩٩٨.

١٢ - وكانت نتائج الاستفتاء الذي أُجري في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ كما يلي: ٥٠,٤ في المائة لصالح خيار "لا شيء مما تقدم"؛ وهو خيار أُدرج بناء على قرار أصدرته المحكمة بناء على طلب الحزب الشعبي الديمقراطي؛ و ٤٦,٧ في المائة لصالح وضع الولاية؛ و ٢,٣ في المائة لصالح الاستقلال؛ و ٠,٣ في المائة لصالح الارتباط الحر؛ و ٠,٠٦ في المائة لصالح الكومنولث. وقسّم مؤيدو الاستقلال أنفسهم لدى إجراء الاستفتاء، فصوّتوا أيضا لصالح خيار "لا شيء مما تقدم"، وذلك رفضا منهم لما اعتبروه عملية غير ديمقراطية. وتشكك بعض الفئات السياسية وهيئات المجتمع المدني على نحو متزايد في صلاحية الاستفتاءات التي لا تكون الحكومة الأمريكية ملزمة فيها بقبول النتائج وكذلك في رغبة الولايات المتحدة الأمريكية الحقيقية في منح وضع ولاية لبورتوريكو. ويدعو العديد إلى إجراء عملية لتقرير المصير وإنهاء الاستعمار وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) لعام ١٩٦٠ وقرارات لجنة ال ٢٤ الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار.

١٣ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٥، نُظّم اقتراع صوت فيه ٨٤ في المائة من الناخبين لصالح إنشاء هيئة تشريعية لبورتوريكو ذات مجلس واحد. ورغم أن ٢٢ في المائة فقط من الناخبين المسجلين شاركوا في ذلك الاستفتاء، أدت النتائج إلى بدء عملية تقرر بموجبها تنظيم استفتاء آخر في عام ٢٠٠٧ احتمالا من أجل تعديل دستور بورتوريكو وإقامة نظام ذي مجلس واحد في عام ٢٠٠٩. لكن، في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، قضت المحكمة العليا لبورتوريكو بأنه ليس بمقدورها إرغام الجمعية التشريعية على الشروع في عملية تعديل دستوري من أجل إقامة نظام تشريعي بمجلس واحد.

١٤ - وبعد استفتاء عام ١٩٩٨، قام رئيس الولايات المتحدة حينها، وليام ج. كلينتون بتشكيل فرقة العمل الرئاسية المعنية بوضع بورتوريكو. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣،

قام الرئيس جورج دبليو بوش بتعيين أعضاء فرقة العمل الـ ١٦، وعدل في الوقت نفسه، الأمر التنفيذي الصادر عن الرئيس كلينتون، فأصبح مطلوباً من فرقة العمل تقديم تقرير عن التقدم المحرز مرة كل سنتين بدلاً من مرة كل سنة.

١٥ - وذكرت فرقة العمل الرئاسية المعنية بورتوريكو في تقريرها الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ أنه على الرغم من أن الوضع الحالي للإقليم قد يستمر طالما أراد ذلك الكونغرس، فإن دستور الولايات المتحدة لا يعترف إلاً بـ خيارين اثنين فقط غير خيار الاندماج الإقليمي هما وضع الولاية التابعة للولايات المتحدة أو الاستقلال التام. وخلصت فرقة العمل إلى أن بورتوريكو تنتمي إلى الولايات المتحدة، لكنها ليست جزءاً منها. وارتأت فرقة العمل اعتماد عملية من مرحلتين لمعالجة مسألة وضع بورتوريكو. فأوصت أولاً بإجراء "استفتاء شعبي توافق عليه الحكومة الاتحادية" خلال عام ٢٠٠٦ للتأكد مما إذا كان شعب بورتوريكو "يرغب في البقاء كإقليم تابع للولايات المتحدة وخاضع لإرادة الكونغرس، أو ينشد طريقاً دستورياً عملياً للحصول على وضع دائم كإقليم غير تابع للولايات المتحدة". ثم أوصت بأنه ينبغي، إذا اختار الناخبون تغيير وضع الجزيرة الراهن كإقليم تابع للولايات المتحدة، إجراء استفتاء آخر يتيح لهم فرصة الاختيار بين الاندماج كولاية من الولايات المتحدة أو الاستقلال. وأوصت بأنه ينبغي، إذا قرر الناخبون الاحتفاظ بالوضع الحالي، إجراء استفتاءات عامة دورية من أجل "إبقاء الكونغرس على علم برغبات الشعب".

١٦ - ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أنه قبل صدور تقرير فرقة العمل لعام ٢٠٠٥ وبعد أن صدر، شكك البعض في ما إذا كان وضع بورتوريكو كإقليم تابع للولايات المتحدة يتسق مع البيانات التي أدلى بها ممثلو الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة في عام ١٩٥٣ عقب اعتماد دستور بورتوريكو، والتي طلبوا فيها شطب اسم هذا البلد من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وذكرت الولايات المتحدة، في طلب رسمي وجهته إلى الأمم المتحدة، أن الكونغرس قد منح بورتوريكو حرية إدارة شؤونها الداخلية شريطة أن تتقيد بالقانون الاتحادي وبدستور الولايات المتحدة.

١٧ - وقبل تقديم هذا الطلب، أشار ممثل الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة شفويًا إلى أنه يلزم الحصول على موافقة بورتوريكو والولايات المتحدة لتغيير طبيعة العلاقة القائمة بينهما. غير أنه بالرغم من هذا التصريح، خلصت وزارة العدل في عام ١٩٥٩ إلى أن بورتوريكو ما زالت إقليمًا ورأت أنها تخضع بشكل تام لسلطة الكونغرس. بموجب الحكم المتعلق بالأقاليم الوارد في دستور الولايات المتحدة. وترى مجموعة عريضة من الفئات

السياسية وهيئات المجتمع المدني في بورتوريكو التي شاركت في جلسات استماع اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار بشأن بورتوريكو أن عملية استشارة سكان بورتوريكو بخصوص مسألة وضع الإقليم يجب أن تتم وفقا للقانون الدولي، وقرار الأمم المتحدة ١٥١٤ (د-١٥) لعام ١٩٦٠، والقرارات المتعلقة ببورتوريكو التي اعتمدها اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار منذ عام ١٩٧٣.

١٨ - وأعاد كونغرس الولايات المتحدة في أوائل عام ٢٠٠٧ فتح باب النظر في مسألة الوضع السياسي لبورتوريكو حيث ناقشت اللجنة الفرعية المعنية بشؤون الجزر التابعة للجنة الموارد الطبيعية مشروع قانونين الهدف منهما تسوية مسألة وضع بورتوريكو. وفي آذار/مارس ٢٠٠٧، عُقدت جلسات استماع للنظر في هذين النهجين.

١٩ - وفي ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧، عُرض "قانون الديمقراطية لبورتوريكو لعام ٢٠٠٧" (H.R.900) على مجلس النواب. وينص مشروع القانون، في جملة أمور على أن "تقوم اللجنة الحكومية للانتخابات في بورتوريكو بإجراء استفتاء عام في بورتوريكو خلال الدورة ١١١ للكونغرس، لكن في أجل أقصاه ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وينبغي أن تتيح بطاقة الاقتراع للناخبين اختيار أحد الخيارين التاليين فقط: (١) ينبغي لبورتوريكو أن تبقى، كما هي حاليا، إقليما تابعا للولايات المتحدة كما يحدده دستور الولايات المتحدة وقوانينها الأساسية وسياساتها؛ (٢) ينبغي لبورتوريكو أن تسلك الدرب الذي يفضي بها إلى امتلاك وضع دائم من الناحية الدستورية لا تكون فيه إقليما تابعا".

٢٠ - وعُرض مشروع قانون ثان هو قانون تقرير مصير بورتوريكو لعام ٢٠٠٧ (H.R.1230) على مجلس النواب في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧ يعترف بحق شعب بورتوريكو في الدعوة إلى عقد مؤتمر دستوري يمارس الشعب من خلاله حقه الطبيعي في تقرير المصير، وفي إنشاء آلية لنظر الكونغرس في ذلك القرار. وتشكل الجمعية الدستورية آلية إجرائية لإنهاء الاستعمار في بورتوريكو بدأت تحظى بالتأييد في السنوات الأخيرة في الجزيرة. وهذه الآلية تدعمها نقابة المحامين البورتوريكيين التي ما برحت تشارك في جلسات الاستماع التي تعقدتها اللجنة المعنية بإنهاء الاستعمار التابعة للأمم المتحدة بشأن بورتوريكو منذ ١٩٧٢. ولم يتم التصويت على مشروع القانون المذكور حتى نهاية دورة الكونغرس للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

٢١ - وأصدرت فرقة العمل الرئاسية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ تقريرها الثاني عن مسألة وضع بورتوريكو. وفي هذا التقرير، خلصت فرقة العمل مرة أخرى إلى أن دستور الولايات المتحدة لا ينص إلا على ٣ خيارات لوضع الجزيرة في المستقبل (بقاؤها إقليما تابعا

للولايات المتحدة أو الانضمام إلى الولايات المتحدة كولاية أو الاستقلال)، وأعادت تأكيد التوصيات الثلاث التي تقدمت بها في تقريرها لعام ٢٠٠٥.

٢٢ - وذكرت الصحافة في بورتوريكو على نطاق واسع أن الرئيس المنتخب للولايات المتحدة حينذاك باراك أوباما، وجّه رسالة في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، إلى احتفال تنصيب الحاكم الجديد لبورتوريكو، لويس فورتونيو، أكد فيها من جديد أنه سيحاول حل القضية الاستعمارية لبورتوريكو خلال فترة رئاسته الأولى.

٢٣ - وعقدت فرقة العمل الرئاسية المعنية بوضع بورتوريكو، كما شكّلتها إدارة الرئيس أوباما، أول اجتماع لها في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، ووسّعت نطاق تركيزها ليشمل المسائل التي تؤثر في التنمية الاقتصادية لبورتوريكو. ووقّع الرئيس أوباما في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ أمراً تنفيذياً ينص على الحفاظ على المهمة الأصلية لفرقة العمل ويطلب إليها إسداء المشورة للرئيس وللكونغرس بشأن السياسات التي من شأنها تشجيع إيجاد فرص العمل وتعزيز التعليم والرعاية الصحية والطاقة النظيفة والتنمية الاقتصادية للجزر، وتقديم توصيات بشأنها. وتضم فرقة العمل معيّنين من كل عضو من أعضاء إدارة الرئيس والرئيسين المشاركين للفريق الرئاسي المشترك بين الوكالات المعني بورتوريكو.

٢٤ - وفي ٣ آذار/مارس ٢٠١٠، عقدت فرقة العمل جلسات استماع في سان خوان. واتضح من الشهادات وجود توافق في الرأي على وجوب أن تعالج فرقة العمل أولاً وقبل كل شيء مسألة وضع بورتوريكو. كما نوقشت في جلسات الاستماع على نطاق واسع، إمكانية تصرف الجمعية الدستورية كآلية لتقرير الوضع السياسي لبورتوريكو في المستقبل. وأكد الحزب التقدمي الجديد موقفه، على النحو الذي تجلّى في قرار قدّم إلى مجلس الشيوخ، برفض تمديد الوضع الراهن من خلال عقد المزيد من جلسات الاستماع، ويطلب من فرقة العمل تقديم توصية للقيام بعملية فورية لحل مسألة الوضع السياسي. وذكر ممثل الحزب الشعبي الديمقراطي في شهادته أنه ينبغي لفرقة العمل أن تبحث في خيار عقد جمعية دستورية بشأن الوضع. وفي رسالة خطية قدمت إلى فرقة العمل أثناء جلسات الاستماع، كرر المسؤولون المنتخبون في جناح الاستقلال الذاتي من الحزب الشعبي الديمقراطي تأكيد تأييدهم للاعتراف بسيادة شعب بورتوريكو وعقد جمعية دستورية على النحو المنصوص عليه في منهاج الحزب. وأبدى ممثل من حزب استقلال بورتوريكو معارضته لإدخال أي تغيير في جدول أعمال فرقة العمل، محتجاً بأن من قبيل التناقض التحدث عن التنمية الاقتصادية في ظل النموذج الاستعماري. وأصدر التقرير الثالث لفرقة العمل في ١٦ آذار/مارس ٢٠١١. وهو يتألف من ١١٢ صفحة، ويتضمن لمحة عامة عن العلاقة بين الولايات

المتحدة وبورتوريكو ومسألة وضع الإقليم، وموجزا تنفيذيا عن وضعه وتنميته الاقتصادية، وتوصيات بشأن بيبكيس، ووصفا للخطوات المقبلة التي تشمل، حسب التقرير، التنفيذ وتلقي التقارير من أعضاء فرقة العمل بشأن مدى أخذ وكالات الولايات المتحدة بالتوصيات المقدمة، وعقد اجتماعي قمة على الأقل في بورتوريكو في السنتين المقبلتين يركزان على فرادى المجالات المواضيعية.

٢٥ - ويتمثل الجزء الأكبر من المادة المتعلقة بوضع الإقليم في توصيات من أجل عملية عاجلة لاتخاذ القرار بشأن مسألة وضع الإقليم بحيث يتمكن سكانه من الإعراب عن إرادتهم بخصوص خيارات الوضع، ويتسنى اتخاذ إجراء بحلول نهاية عام ٢٠١٢ أو بعده دون تأخير. أما التوصيات المتعلقة بخيارات الوضع التي يتعين البت فيها فمفادها أن هذه الخيارات يجب أن تكون جائزة من الناحية الدستورية (وفقا لدستور الولايات المتحدة) وتتمثل في اكتساب وضع الولاية، أو الاستقلال أو الارتباط الحر، أو الولاية الحرة المرتبطة (كومولث). ويتضمن التقرير وصفا لكل واحد من هذه الخيارات. ويبين أن لكونغرس الولايات المتحدة الصلاحية النهائية بخصوص قبول انضمام الولايات؛ وأن الاستقلال التام ينطوي على عملية تحول، بما في ذلك ما يتعلق بالجنسية، ويوصي بإقرار الجنسية الأمريكية لسكان بورتوريكو الحاملين لها وقت أي انتقال إلى وضع الاستقلال. وفيما يتصل بخيار الكومولث، يذكر التقرير أنه في إطار هذا الخيار، تظل بورتوريكو كما هي حاليا، خاضعة لأحكام البند الإقليمي من دستور الولايات المتحدة، بالرغم من أن الاستقلال الذاتي السياسي المحلي لن يُنتقص ولن تهدده أي مخاطر؛ ويذكر أن المقترحات المتعلقة بتعزيز وضع الكومولث (كومولث مع صلاحيات أكبر) تظل إشكالية لأن اعتبار رضا الطرفين هو اعتبار يمكن للكونغرس في المستقبل أن يختار تغييره أحاديا.

٢٦ - ويذكر التقرير كذلك أن "التفضيل الهامشي" لعملية استفتاءين عامين حيث يصوت سكان بورتوريكو أولا للإعراب عن تفضيلهم إما لتحويل الإقليم إلى جزء من الولايات المتحدة عن طريق وضع الولاية أو الكومولث؛ أو لتحويله إلى كيان مستقل عن طريق الاستقلال أو الارتباط الحر. ثم يُجرى استفتاء عام ثانٍ لاختيار واحد من الخيارين اللذين تحددا نتيجة للاستفتاء الأول. فإذا اختير الاستقلال، أُجري اقتراع ثانٍ للاختيار بين الاستقلال التام والارتباط الحر. وبخصوص بيبكيس، توصي فرقة العمل بتدابير لتتجمل بتنظيفها، وبتشجيع النمو المستدام، وتحسين نوعية الرعاية الصحية لسكانها وحماية "موسكيتو باي"، وهو خليج في بيبكيس معروف بظاهرة الضياء الأحيائي.

٢٧- وتراوحت ردود الفعل على آخر تقرير لفرقة العمل، حسبما غطتها الصحافة في بورتوريكو، بين الترحيب من جانب المؤيدين لخيار الولاية، ومنهم حاكم بورتوريكو، لويس فورتونيو، الذي أعلن عن إجراء استفتاء عام هذه السنة، وبيانات المعارضين لتطبيق القانون الدولي على حالة بورتوريكو، الذين ذكروا أن التفضيل الهامشي لفرقة العمل لعملية الاستفتاءين يرجح الكفة لفائدة خيار التحول إلى ولاية؛ ذلك أنه في حالة اختيار بقاء الإقليم جزءاً من الولايات المتحدة، سينقسم مؤيدو خيار الولاية الحرة المرتبطة في الاستفتاء العام الثاني بسبب خيار الارتباط الحر الذي أضيف.

٢٨- وكان هناك رد فعل آخر مفاده أن التوصيات المستفيضة الواردة في التقرير بشأن المسائل الاقتصادية والاجتماعية في بورتوريكو مرتبطة بمسألة وضع الإقليم، وخاصة بعملية تشاور بشأن الوضع اعتُبرت مؤيدة لوضع الولاية ذلك أن التوصيات المتعلقة باقتصاد بورتوريكو تتجه إلى زيادة إدماج الإقليم في الولايات المتحدة بزيادة السيطرة التي تمارسها الوكالات الاتحادية للولايات المتحدة ولا سيما في مجالات التعليم والصحة والأمن ونظام العدالة والاتصالات والطاقة وغيرها؛ وهي مجالات تتناولها التوصيات. واستناداً إلى زيادة الاندماج هذه في الولايات المتحدة، فإن اختيار سكان بورتوريكو لوضع الكومنولث في المستقبل لن يكون نفس وضع الكومنولث الموجود حالياً، وإنما سيتسم باندماج أكبر في الولايات المتحدة بدون أن يكون الإقليم جزءاً منها.

٢٩- وأفادت الصحافة في بورتوريكو بأن مديرية الحزب التقدمي الجديد، الذي يؤيد حصول بورتوريكو على وضع الولاية، قررت بالإجماع، في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١١، عقد استفتاء عام بشأن الوضع في نهاية عام ٢٠١١ يتضمن خيارات وضع الولاية والاستقلال والارتباط الحر، واستفتاء آخر في عام ٢٠١٣ يتضمن الخيار الفائز في عام ٢٠١١ والوضع الحالي المتمثل في الولاية الحرة المرتبطة. ومرة أخرى كان رد الفعل مزدوجاً حيث اعترض الحزب الشعبي الديمقراطي وحزب مناصري الاستقلال لأسباب مختلفة.

٣٠- وفي أيار/مايو ٢٠٠٩، تم تقديم صيغة جديدة لقانون الديمقراطية لبورتوريكو، بعنوان "قانون الديمقراطية لبورتوريكو لعام ٢٠٠٩"، ترمي إلى القيام "بعملية مصدق عليها من الجهات الاتحادية لتقرير مصير شعب بورتوريكو". وينص هذا القانون إذا صودق عليه على إجراء استفتاءات في بورتوريكو لتقرير الوضع السياسي النهائي للجزيرة، للاختيار بين الاحتفاظ بالوضع السياسي الراهن، أو اختيار وضع جديد. وإذا فاز الخيار الأول، سيعقد استفتاء آخر من جديد في غضون ثماني سنوات. وإذا فاز الخيار الثاني، سيعقبه استفتاء آخر، يعرض خيارات الاندماج كولاية أو الاستقلال أو الاستقلال في إطار الارتباط الحر بالولايات

المتحدة. وفي عام ٢٠١٠، صوت مجلس النواب الأمريكي على مشروع قانون مماثل، "قانون الديمقراطية لبورتوريكو لعام ٢٠١٠" (H.R. 2499)، وأحاله إلى مجلس الشيوخ (اللجنة المعنية بالطاقة والموارد الطبيعية). ولم تتخذ الدورة الـ ١١١ للكونغرس إجراء بشأنه.

ثالثا - التطورات الأخيرة

ألف - التطورات السياسية

٣١ - على النحو المبين في التقارير السابقة، أثرت في السنوات الأخيرة أمام اللجنة الخاصة، إلى جانب المسائل السياسية العامة، ثلاث قضايا محددة باعتبارها قضايا ناشئة عن الوضع السياسي الخاص لبورتوريكو وعلاقتها بالولايات المتحدة، وهي: (أ) الوجود العسكري للولايات المتحدة في بورتوريكو، ولا سيما في جزيرة بيبكيس؛ (ب) واحتجاز الولايات المتحدة في سجونها لبورتوريكيين مؤيدين لاستقلال بورتوريكو بتهمة التآمر لإحداث فتنة وحيازة أسلحة؛ (ج) وتوقيع عقوبة الإعدام على مواطنين بورتوريكيين أدينوا بتهم تعاقب عليها القوانين الاتحادية. وقد أثرت في السنوات الأخيرة مسألة زيادة الاضطهاد السياسي.

٣٢ - وقدم التقرير الوارد في الوثيقة A/AC.109/2008/L.3 عرضاً مفصلاً للحالة التي كانت سائدة في عهد الحاكم السابق أسيبيدو بيلا قبل الانتخابات العامة في بورتوريكو التي أجريت في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وفي تلك الانتخابات، فاز لويس فورتونيو العضو في الحزب التقدمي الجديد بمنصب الحاكم بأغلبية ٥٢,٩ في المائة من الأصوات، كما رسخ هذا الحزب سيطرته على الهيئة التشريعية. وفاز بيدرو بيرلويسي، أيضا العضو في الحزب التقدمي الجديد بمنصب المفوض المقيم في واشنطن العاصمة.

٣٣ - وتبين من البيانات الرسمية التي أصدرتها لجنة بورتوريكو الانتخابية أن أكثر من ٢٣ في المائة من الناخبين المسجلين لم يصوتوا. وبلغت نسبة الممتنعين عن التصويت، بمن فيهم الأشخاص غير المسجلين الذين يحق لهم التصويت قانونا، ٣٦ في المائة، أي ما يربو على مليون ناخب.

٣٤ - ويقدر أن عددا كبيرا من الذين صوتوا لصالح الحزب التقدمي الجديد قاموا بذلك لمعاقبة الحزب الشعبي الديمقراطي، وبخاصة الحاكم أسيبيدو بيلا، على سوء الإدارة وعلى عدد من التدابير التي اعتمدها ولم تحظ بالشعبية، من بينها فرض ضريبة على المبيعات و سن قانون جديد بشأن الحوافز الصناعية. وفي هذا الصدد، لا يعتبر انتخاب ممثل الحزب التقدمي الجديد

ليشغل منصب الحاكم ولايةً منحت له للدفاع عن تحويل بورتوريكو إلى الولاية الحادية والخمسين للولايات المتحدة.

٣٥ - وتم الربط في ذلك الحين بين هزيمة الحاكم السابق وبين التهم الجرمية التي ساقتها حكومة الولايات المتحدة ضده وضد معاونيه، المتمثلة في انتهاك القوانين المتعلقة بتمويل الانتخابات (انظر A/AC.109/2008/L.3، الفقرات ٢٠-٢٢). ورأى بعض المعلقين السياسيين في الجزيرة أن الغرض من توجيه هذه التهم ضد أسبيدو بيلا هو القضاء على فرص انتخابه، إذ إنه وحزبه، الحزب الشعبي الديمقراطي، يؤيدان إدخال تعديلات على وضع بورتوريكو كولاية حرة مرتبطة بالولايات المتحدة، والاعتراف بسيادة شعب بورتوريكو وتوسيع نطاق سلطات هذه الولاية ليشمل عدة مجالات تخضع حالياً للسلطات العامة لكونغرس الولايات المتحدة. كما سبق أن طلب الحزب الشعبي الديمقراطي والحاكم السابق من الجمعية العامة بحث مسألة بورتوريكو. وفي ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٩، تمت تبرئة أسبيدو بيلا من جميع التهم المتعلقة بالفساد التي وجهت إليه.

٣٦ - وطيلة مدة ولاية حكومة بورتوريكو المنتخبة في عام ٢٠٠٨، نشرت الصحف الرئيسية في الجزيرة تقارير عن تعصبها تجاه آراء الأقلية وعن انتهاكات للحريات المدنية. وأُنجزت منذ عام ٢٠١٠ تقارير عن اعتداء الشرطة على طلاب في جامعة بورتوريكو كانوا مضربين بسبب زيادة حصة قدرها ٨٠٠ دولار في رسومهم الدراسية. وشملت التغطية الإخبارية كذلك إلغاء الحكومة الحالية للطابع الإلزامي للعضوية في نقابة المحامين البورتوريكيين، وهي منظمة مدافعة عن الحقوق المدنية أُسست منذ أكثر من ١٤٠ سنة. وفي شباط/فبراير ٢٠١١، أمرت دائرة المحكمة الاتحادية للولايات المتحدة الخاصة ببورتوريكو بسجن رئيسها بتهمة انتهاك حرمة المحكمة في ما يتصل بقضية مرفوعة ضد نقابة المحامين، وهو ما اعتبر محاولة أخرى لإضعافها.

٣٧ - وقد تناولت التقارير السابقة أيضاً قضية البورتوريكيين الذين اتهموا بالتآمر لإحداث فتنة وحياسة أسلحة وسجنوا في الولايات المتحدة لمدة تزيد على ٢٥ عاماً. وجوهر القضية أن عدداً من المنظمات والقيادات السياسية والمدنية في بورتوريكو ظلت على مدار السنين تقول إن هؤلاء سجناء سياسيون أساساً، وأحكام السجن التي صدرت بحقهم طويلة لا تتناسب مع ما اقترفوه من أعمال. وفي آب/أغسطس ١٩٩٩، عرض الرئيس كلينتون إطلاق سراح السجناء بشرط أن يعلنوا رسمياً نبذ اللجوء إلى العنف. وقد قبل العرض ١١ سجيناً من أصل ١٥ سجيناً، وقبل سجين آخر اتفاقاً يُخلى بمقتضاه سبيله في غضون خمس سنوات. وفي عام ٢٠٠٢، أُطلق سراح سجينين آخرين من أصل السجناء

ال ١٥ (بيد أن مكتب التحقيقات الاتحادي أعاد في آب/أغسطس ٢٠٠٦ القبض على أحد هذين السجينين وهو أنطونيو كاماتشو نيغرون). ومن بين السجينين المتبقين وهما أوسكار لويس ريفيرا و كارلوس ألبرتو توريس، أُطلق سراح الأخير بشروط في تموز/يوليه ٢٠١٠ فيما رُفض طلب الإفراج المشروط عن أوسكار لويس ريفيرا في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١١، وهو قرار مستأنف الآن ويشكل كذلك موضوع حملة واسعة للجنة حقوق الإنسان في بورتوريكو وشبكة بوريكو الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان في الولايات المتحدة لدى لجنة الإفراج المشروط التابعة للولايات المتحدة. وقد يؤدي رد سلمي على عملية الاستئناف إلى سجن ريفيرا إلى غاية عام ٢٠٢٦.

٣٨ - وفي ٥ شباط/فبراير ٢٠١٠، اعترف أيبيلينو غونزاليس كلاوديو، وهو من دعاة الاستقلال، الذي اعتُقل في آذار/مارس ٢٠٠٨ للتحقيق معه في قضية الماشيتيروس بالتهمة الاتحادية المنسوبة إليه والتي تتعلق باشتراكه في عملية السطو السالفة الذكر في كونيتيكت في عام ١٩٨٣^(٢).

٣٩ - ووفقا لوسائل الإعلام البورتوريكية وكما يظهر في القرارات الأخيرة للجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار بشأن بورتوريكو، هناك توافق آراء في أوساط شعب بورتوريكو مؤيد لإطلاق سراح السجناء في قضايا ذات صلة بالكفاح من أجل استقلال بورتوريكو. وفي أواخر عام ٢٠٠٧، اعتمد مجلس الشيوخ في بورتوريكو قرارا مؤيدا لإطلاق سراح السجناء.

٤٠ - وتناول تقرير عام ٢٠٠٠ (A/AC.109/2000/L.3، الفقرة ٢٣) بالتفصيل مسألة تطبيق عقوبة الإعدام على مواطني بورتوريكو المدانين بارتكاب جرائم. ورغم أن عقوبة الإعدام محظورة في بورتوريكو، فإن وزارة العدل في الولايات المتحدة طلبت تطبيق عقوبة الإعدام في عدد من القضايا على متهمين من بورتوريكو ليصبح معدل عقوبات الإعدام هذه من أعلى المعدلات مقارنة بعدد السكان في أي ولاية أو إقليم تابعين للولايات المتحدة. وفي عام ٢٠٠٠، قضت المحكمة المحلية الأمريكية لبورتوريكو بأن عقوبة الإعدام تشكل انتهاكا لدستور بورتوريكو، لكن بعد عام من ذلك، ألغت دائرة الاستئناف في بوسطن في الولايات المتحدة ذلك الحكم بحجة أن بورتوريكو تخضع للقانون الاتحادي. وتوجد الآن قضيتان كبيرتان يُطالب فيهما بتطبيق عقوبة الإعدام؛ وثلاث قضايا تنتظر الترخيص بحكم الإعدام؛ و ٢٥ بورتوريكي محكوم عليهم بالإعدام في العديد من الولايات الأمريكية. ونُفذ آخر مرة حكم الإعدام في حق بورتوريكي يوم ١٣ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠٦ في ولاية

(٢) انظر: <http://newhaven.fbi.gov/dojpressrel/pressre110>

فلوريدا حين أُعدم أنجيل دياس بحقنة سامة. وأدت تلك القضية إلى تشكيل لجنة بروتوكول من أجل استعراض بروتوكولات تنفيذ حكم الإعدام لأن موت الشخص لم يحدث إلا بعد مرور نصف ساعة عن الحقن وكان واعيا عندما تسببت المادة المحقونة في توقف رثتيه عن العمل.

٤١ - ويعارض الرأي العام في بورتوريكو بشدة تطبيق عقوبة الإعدام وتعهد ائتلاف للمنظمات الدينية والأهلية والزعماء السياسيين بمواصلة الكفاح ضد محاولات فرض عقوبة الإعدام في الجزيرة. وفي أواخر شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، أعلن روبرتو سانشيز راموس، وزير العدل في بورتوريكو حينئذ، وممثلون عن التحالف البورتوريكي المناهضة عقوبة الإعدام عن عدد من القرارات الرامية إلى تخفيض عدد المواطنين البورتوريكيين الذين قد يحكم عليهم بالإعدام في القضايا المعروضة على المحاكم الاتحادية في الولايات المتحدة. وجاء في الإعلان أن وزارة العدل في بورتوريكو قد تعهدت بالقيام كلما أمكنها ذلك بالنظر في القضايا على الصعيد المحلي لا الاتحادي؛ وأنها لن تحيل القضايا إلى المحاكم الاتحادية إلا إذا تلقت ضمانات بأن تلك المحاكم لن تطلب تطبيق عقوبة الإعدام؛ وأنها ستطلب إلى كل الولايات التي تطلب تسليم مشتبه به في ارتكاب جريمة يُعاقب عليها بالإعدام أن "تكف عن ذلك"، وإن كان من الممكن رفض تسليم المشتبه به؛ وأخيرا بأن وزير العدل آنذاك سيقوم بتوجيه رسالة "يعرب فيها عن معارضته" كلما واجه مواطن بورتوريكي حكما عليه بالإعدام في نطاق ولاية قضائية أخرى.

باء - التطورات العسكرية

٤٢ - ظلت بورتوريكو لسنوات عديدة، كما ورد في تقارير سابقة، تحتل موقعا عسكريا - استراتيجيا هاما في إطار القيادة العسكرية الجنوبية للقوات البحرية للولايات المتحدة. فقام سلاح البحرية التابع للولايات المتحدة، علاوة على العمليات العسكرية الأخرى التي اضطلع بها في بورتوريكو من عام ١٩٤١ إلى أيار/مايو ٢٠٠٣، بعمليات في جزيرة بييكيس التي يبلغ عدد سكانها أقل بقليل من ١٠٠٠٠٠ نسمة وتقع على بعد ثمانية أميال من الساحل الشرقي لبورتوريكو. وقد استُخدمت الجزيرة مسرحا للتدريبات على الدعم المدفعي البحري وعلى إطلاق النار من الجو نحو الأرض وللتدريبات على عمليات الهجوم البرمائية. ويمكن الاطلاع على تفاصيل عن المناورات العسكرية التي أجريت في جزيرة بييكيس خلال الفترة التي كانت فيها البحرية تحتل جزءا منها، وكذلك عما يتصل بها من حملات عصيان مدني واعتقالات ودعاوى في التقارير السابقة للجنة الخاصة. وجاء في بيان صحفي صدر عقب وقف العمليات العسكرية، أن إدارة البحرية ما زالت تتولى مسؤولية تنظيف البيئة في المنطقة وستقوم بدم جميع المنشآت والمياكل وإزالتها من المنطقة.

٤٣ - وعقب انسحاب سلاح البحرية من بيبكيس، ظلت ثلاث مسائل ذات صلة بالموضوع في حاجة إلى إيضاح وهي: (أ) تنمية بيبكيس في المستقبل وتنظيف بيئتها؛ (ب) الاستنتاجات النهائية المتعلقة بآثار المناورات العسكرية على صحة سكان بيبكيس؛ (ج) مصير قاعدة روزفلت رودز البحرية المقامة على جزيرة بورتوريكو الرئيسية.

٤٤ - وفي عام ٢٠١٠، أعلن المفوض المقيم لبورتوريكو في واشنطن العاصمة بيدرو بيرلويسي عن "الخطة الخضراء" لبيبكيس، وهي خطة شاملة تجمع بين حكومتها البلدية وبورتوريكو والوكالات الحكومية الاتحادية الأمريكية وسكان بيبكيس والشركات المدنية وقطاعات أخرى لتنمية الجزيرة على نحو مستدام ومراعٍ للجوانب البيئية^(٣). ويمكن الاطلاع على معلومات عن الخطط السابقة في الوثيقة A/AC.109/2010/L.4.

٤٥ - ووردت تقارير عن حصول مضاربات على الأراضي والملكية في جزيرة بيبكيس، ووجهت دعوات إلى الكيانات التي تعمل على تنظيف هذه الجزيرة وتنميتها لأخذ آراء السكان المحليين في الاعتبار. وأمست وسائل النقل بين جزيرة بورتوريكو الرئيسية وبيبكيس وكوليرا والصحة مشكلتين كبيرتين جدا بالنسبة لسكان الجزر وقد أدتا إلى احتجاجات هناك. وتشمل مشاكل الصحة نقص الأدوية وخدمات التصوير بالأشعة السينية ومشاكل متعلقة بغرف الولادات^(٤).

٤٦ - وقد قُسمت جزيرة بيبكيس إلى أجزاء لغرض تنفيذ عمليات التنظيف. فأُسندت مسؤولية جزء من القسم الشرقي إلى دائرة الأسماك والأحياء البرية التابعة لوزارة الداخلية بالولايات المتحدة ليصبح جزءا من المحمية الوطنية للأحياء البرية الموجودة حاليا في بيبكيس. كما استخدمت البحرية الأمريكية نحو ٦٠٠ ١٤ فدان في الجزء الشرقي من بيبكيس للتدريب على العمليات البرمائية ومناورات إطلاق النيران من الجو إلى الأرض. وتم هناك وفي المياه المجاورة تأكيد وجود الذخائر غير المنفجرة وبقايا الذخائر المنفجرة التي تحتوي على مواد خطيرة. وأشارت وكالة حماية البيئة أيضا إلى أن المواد الخطرة المرتبطة بالمتفجرات التي قد تكون موجودة في بيبكيس تشمل مادة تي إن تي (TNT) والنابالم واليورانيوم المستهلك والزئبق والرصاص ومواد كيميائية أخرى.

٤٧ - أما في الجزء الغربي من الجزيرة، فقد كان للبحرية مستودعات للذخائر حتى عام ١٩٤٨، ثم أعيد فتحها في عام ١٩٦٢ إلى أن أُغلقت أبوابها نهائيا في عام ٢٠٠١. وفي

(٣) إيل بوسيرو، ٩ تموز/يوليه ٢٠١٠.

(٤) إيل بوسيرو، ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٠.

فترة لاحقة من ذلك العام، أعادت البحرية ما قدره ٣ ١٠٠ فدان من الأراضي إلى وزارة الداخلية و ٤ ٠٠٠ فدان إلى بلدية بيبكيس و ٨٠٠ فدان إلى صندوق بورتوريكو لحفظ البيئة.

٤٨ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٥، أُدرج جزء بيبكيس الموجود في المنطقة المقترحة للتدريب على الأسلحة التابعة لأسطول المحيط الأطلسي في قائمة الأولويات الوطنية لوكالة حماية البيئة التي تضم أكثر مواقع النفايات خطورة في البلد.

٤٩ - وفي آذار/مارس ٢٠٠٨، أعلن عن إبرام اتفاق اتحادي بين الوكالات بين وكالة حماية البيئة بالولايات المتحدة ووزارة البحرية التابعة للولايات المتحدة ووزارة الداخلية التابعة للولايات المتحدة وكومنولث بورتوريكو من أجل تنظيف الأجزاء المتبقية من بيبكيس والمياه المحيطة بها. وينص الاتفاق على إجراء تحقيق متعمق في الآثار البيئية المصاحبة للأنشطة السابقة والحالية التي يضطلع بها في بيبكيس والمياه المحيطة بها واتخاذ الإجراءات المناسبة لحماية المجتمع المحلي والبيئة.

٥٠ - أما جزيرة كوليرا التي تقع على بعد نحو تسعة أميال شمالي بيبكيس فقد كانت أيضا جزءا من منشآت تدريب البحرية التابعة للولايات المتحدة. ورغم توقف العمليات العسكرية في جزيرة كوليرا في عام ١٩٧٥ مراعاة لمشاعر القلق السائدة بشأن السلامة العامة، فقد ظلت عملية تنظيف الجزيرة بطيئة. ويُعزى جزئيا نقص أنشطة التنظيف في جزيرة كوليرا إلى المسائل القانونية المتعلقة باستعمال الأموال الاتحادية في عمليات التنظيف.

٥١ - وفي الدعوى المقامة من سانشير ضد الولايات المتحدة، يسعى سكان بيبكيس بصورة جماعية إلى الحصول على تعويضات تتعلق بالصحة والممتلكات ببلاتين الدولارات، مدعين أن البحرية التابعة للولايات المتحدة قد ارتكبت إهمالا بتعريضها سكان بيبكيس البالغ عددهم ١٠ ٠٠٠ نسمة لمستويات خطيرة من المواد السمية لأكثر من ٥٠ عاما، مما أدى إلى ارتفاع معدل الإصابة بالسرطان في بيبكيس عن سائر بورتوريكو بثلاثين ضعفا وغير ذلك من الآثار الأخرى الطويلة الأجل.

٥٢ - كما ذكر أن وكالة الولايات المتحدة لسجل المواد السمية والأمراض، المكلفة بإجراء تقييم للمخاطر الصحية في المواقع المحددة لإجراء عمليات تنظيف، والتي سبق أن أفادت في عام ٢٠٠٣ بأنها لم تعثر على أية آثار سلبية على الصحة من جراء وجود البحرية في بيبكيس لعشرات السنين، قررت في منتصف عام ٢٠٠٩ إعادة النظر في استنتاجاتها السابقة.

٥٣ - وأغلقت قاعدة روزفلت رودز البحرية، التي كان مقرها في سيبيا في بورتوريكو نتيجة لرحيل البحرية التابعة للولايات المتحدة عن بيبكيس عام ٢٠٠٣. وأشارت تقارير

وسائط الإعلام إلى أن مشروع "ريفيرا ديل كاربي" وهو جزء من المبادرة الحكومية التي تعرف باسم "Portal al Futuro" هو المشروع الرئيسي للتنمية الاقتصادية في المنطقة التي كانت تحتلها القاعدة البحرية.

٥٤ - وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، أعلن سلاح الهندسة التابع للولايات المتحدة أنه سيتم عقد عقود بملايين الدولارات لبناء منشآت عسكرية حديثة في بورتوريكو. وفي إطار برنامج إعادة تنظيم القاعدة وإغلاقها، ستنفذ مشاريع في ثلاثة مواقع هي: فورت بيوكاين وفي بلدي ماياغيز وسيبا بتكلفة تتراوح بين ٢٥ و ٥٠ مليون دولار. وبالإضافة إلى ذلك، أُبرم عقد لتنفيذ مشروع رابع في فورت آلن التي تقع في بلدة خوانا دياس. ومن المتوقع أن تبنى في كاغواس منشأة خامسة في عام ٢٠١٠ لبرنامج "Grow the Army" بتكلفة قدرها ١٥ مليون دولار.

٥٥ - وشجب قادة المنظمات المناهضة للأعمال العسكرية في بورتوريكو، بمن فيهم، واندا كولون كورتيس، رئيسة "مشروع العدل والسلام"، وصونيا سانتياغو، رئيسة منظمة "أمهات ضد الحرب" هذه المشاريع باعتبارها تشكل تعزيراً لوجود الولايات المتحدة العسكري في بورتوريكو.

جيم - التطورات الاقتصادية

٥٦ - لدى بورتوريكو اقتصاد صناعي ذو سمات خاصة مستمدة من موقعها الجغرافي كجزيرة وصلاتها المؤسسية الوثيقة مع الولايات المتحدة. وتشير التقديرات إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في بورتوريكو كان في عام ٢٠١٠ بمبلغ ٢٠ ٩٠٠ دولار تقريباً. وخلال السنة المالية ٢٠١٠، عكس الناتج المحلي الإجمالي في بورتوريكو انخفاضاً للنمو الاقتصادي بنسبة ٣,٧ في المائة. ويرتبط الأداء الاقتصادي بصورة وثيقة بالدورة الاقتصادية للولايات المتحدة وبنظامها الضريبي وبمستوى التحويلات المالية الاتحادية منها. وفي السنوات الأخيرة، أُلغي عدد من الحوافز الضريبية الممنوحة للشركات الأمريكية العاملة في بورتوريكو، بما في ذلك تلك المتعلقة بالمادة ٩٣٦ من قانون الضرائب الاتحادية في الولايات المتحدة والتي كانت سخية على نحو خاص.

٥٧ - وبلغت أرباح الشركات الأجنبية العاملة في بورتوريكو أكثر من ٣٥ بليون دولار في عام ٢٠٠٩، بزيادة قدرها ٢,٥ بليون دولار عن الأرباح التي سجلت في عام ٢٠٠٨.

٥٨ - و في نهاية عام ٢٠١٠، بلغت نسبة البطالة ١٦,٨ في المائة تقريبا وبلغت نسبة المشاركة في القوة العاملة حوالي ٥٨ في المائة^(٥). وفي بورتوريكو، يقدر عدد الذين يعيشون تحت خط الفقر بـ ١٧٥٠ ٥٥٩ شخصا (٤٤,٨ في المائة وما بين ٦٢ و ٦٥,٧ في المائة في بعض البلديات)^(٦).

٥٩ - وفي مطلع عام ٢٠١٠، ارتفع الدين العام (ديون الحكومة المركزية في بورتوريكو وبلدياتها وشركاتها العامة) إلى نحو ٦٠,٤ بليون دولار، ووصل في نفس السنة إلى ٦٢,٢ بليون دولار فيما كان في السنة السابقة ٥٨ بليون دولار. وفي عام ٢٠٠٩، مثل الدين العام ٩٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي. وبلغ عدد حالات الإفلاس (بما في ذلك الشركات والأفراد) ١٠ ١٨٤ في عام ٢٠٠٩ و ١١ ٨١٠ في عام ٢٠١٠، وهو ما يمثل ارتفاعا بنسبة ١١,٥ في المائة في سنة واحدة^(٧).

٦٠ - وجاء في تقرير نشر في موقع حكومة بورتوريكو على الإنترنت عن اتجاهات وتوقعات الاقتصاد في بورتوريكو، أعدّ بدعم مالي من منحة اتحادية من الولايات المتحدة، أن اقتصاد بورتوريكو، بعد فترة من التوسع الاقتصادي الكبير خلال الخمسينات والستينات (بلغ معدل النمو السنوي ٥,٣ في المائة و ٧ في المائة على التوالي)، قد شهد تباطؤا مستمرا، مع أنه تدريجي، في العقود الأربعة الماضية. وانكمش المتوسط السنوي للنمو الاقتصادي الحقيقي من ٣,٥ في المائة في السبعينات إلى ٢ في المائة في الثمانينات وإلى ٢,٨ في المائة في التسعينات، ومن المتوقع ألا يسجل أي نمو خلال العقد الحالي. وشهدت أرقام النمو الحقيقي مقياسا حسب العقد انخفاضا منذ السبعينات. وفي العقد الحالي، كانت سنة ٢٠٠٣ الوحيدة التي سجل فيها نمو بنسبة زادت عن ٢,٥ في المائة، بانخفاض عن نسبة العقد السابق التي بلغت ٢,٧ في المائة. وخلال الفترة نفسها، انخفضت العمالة في القطاع الخاص بنسبة ٣,٩ في المائة أو بمقدار ٤١٦ ٢٨ وظيفة، وزادت العمالة في القطاع العام، بما في ذلك سائر فروع الحكومة بمقدار ٢ ٢٨٣ فردا. وفي السنة المالية ٢٠٠٩، وصل المعدل المتوسط للبطالة إلى ١٣,٤ في المائة، بزيادة قدرت نسبتها بـ ٢,٥ في المائة في السنة. وفي الوقت نفسه ما فتئت العمالة في القطاع الخاص تتناقص باستمرار خلال السنوات الثلاث الماضية، مما يشير إلى الافتقار إلى مصادر جديدة للعمالة.

(٥) إدارة بورتوريكو للعمل والموارد البشرية.

(٦) مجلس التخطيط في بورتوريكو.

(٧) مجلس التخطيط في بورتوريكو، التقرير الاقتصادي لسنة ٢٠٠٩، والبنك الإنمائي الحكومي.

٦١ - وبدأت حكومة بورتوريكو في أيار/مايو ٢٠٠٩، كتدبير تقشفي لتخفيض العجز في الميزانية الذي بلغ حينذاك ٣,٢ بليون دولار، ولمعالجة مسألة ارتفاع العمالة في القطاع العام، في تخفيض عدد العاملين، حين أُميت خدمة ١٠ ٤٠٠ موظف حكومي. وبالإضافة إلى ذلك، أُميت خدمة ٧ ٠٠٠ عامل آخرين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ و ٢٠٠٠ غيرهم في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، فبلغ المجموع نحو ٢٠ ٠٠٠ وقت كتابة التقرير. وتمثل الهدف المعلن لحاكم بورتوريكو في تخفيض الإنفاق الحكومي بمبلغ بليون دولار.

٦٢ - وخسرت الصناعة التحويلية ١٤ ٠٠٠ فرصة عمل في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠^(٥). وانخفضت مبيعات الإسمنت لقطاع البناء بنسبة ٢٢,٧ في المائة بين كانون الثاني/يناير وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠^(٦).

٦٣ - وفي الوقت نفسه، ما زال قطاع الزراعة في بورتوريكو ضيق النطاق بل ويتجه إلى الانحسار. وتشير الإحصاءات الزراعية الرسمية إلى أن بورتوريكو تستورد ٨٥ في المائة من الأغذية التي يستهلكها السكان، بسبب انعدام القدرة على التنافس مع وفورات الإنتاج الكبير للشركات الزراعية الكبرى في الخارج. وعلاوة على ذلك، قامت بورتوريكو بتخفيض إنتاجها الزراعي بنسبة ٢٠ في المائة ما بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٨؛ وتعزو وزارة الزراعة في بورتوريكو هذا الانخفاض في الإنتاج إلى ارتفاع تكاليف التشغيل (كالكاليف العمل والطاقة).

٦٤ - وسجل قطاع الخدمات في بورتوريكو نموا مطردا في السنوات الأخيرة تشكل السياحة أحد مكوناته الكبرى. وتشير التقديرات إلى أن كل ١٠٠ فرصة عمل في الفنادق تقابلها ١٧٨ فرصة عمل أخرى في الميادين ذات الصلة بالفنادق. ويتبين من الأرقام التي نُشرت أن نسبة العاملين في قطاع السياحة تناهز ٤,٥ في المائة من القوة العاملة. وبعد أن شهد قطاع السياحة نموا مطردا على مدى السنوات العشر الأخيرة، ظهرت في عام ٢٠٠٨ دلائل تشير إلى تأثيره بالتباطؤ الاقتصادي العالمي.

رابعاً - الإجراءات السابقة التي اتخذتها الأمم المتحدة

ألف - لحة عامة

٦٥ - تتمسك الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٥٣ بموقف ثابت بشأن وضع بورتوريكو واختصاص هيئات الأمم المتحدة لدراسة هذا الوضع، استناداً إلى قرار الجمعية العامة ٧٤٨ (د-٨) المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٣، الذي أعفت الجمعية العامة بمقتضاه الولايات المتحدة من التزاماتها بموجب الفصل الحادي عشر من ميثاق الأمم

المتحدة. وما فتئت الولايات المتحدة تؤكد أن بورتوريكو قد مارست حقها في تقرير المصير وأنها حصلت على الحكم الذاتي الكامل وأنها قررت بحرية وبطريقة ديمقراطية الدخول في ارتباط حر مع الولايات المتحدة، وأنها بذلك، تقع خارج نطاق اختصاص الأمم المتحدة بالنظر في وضعها. وقد اعترضت قوى بورتوريكو التي تناصر إنهاء الاستعمار والاستقلال على تأكيد هذا الأمر. ففي الفقرة ٩ من القرار ٧٤٨ (د-٨) أعربت الجمعية العامة عن تأكيدها بأنه سيتم إيلاء الاعتبار الواجب في حالة عدم رغبة أحد طرفي الارتباط الذي تم الاتفاق عليه اتفاقاً متبادلاً في تغيير أحكام ذلك الارتباط.

٦٦ - وترد المعلومات عن الإجراءات التي اتخذتها هيئات الأمم المتحدة بشأن بورتوريكو قبل عام ١٩٧٤ في تقرير المقرر لعام ١٩٧٣ (A/AC.109/L.976). وللإطلاع على المعلومات التي استجدت منذئذ، انظر الوثائق التالية: A/AC.109/L.1191 و Add.1 (للأعوام ١٩٧٤-١٩٧٦)؛ و A/AC.109/L.1334 و Add.1-3 (لعامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨)؛ و A/AC.109/L.1436 (للأعوام ١٩٧٩-١٩٨١)؛ و A/AC.109/L.1572 (للأعوام ١٩٨١-١٩٨٥)؛ و A/AC.109/1999/L.13 (للأعوام ١٩٨٤-١٩٩٨)؛ و A/AC.109/2000/L.3 (لعام ١٩٩٩)؛ و A/AC.109/2001/L.3 (لعام ٢٠٠٠)؛ و A/AC.109/2002/L.4 (لعام ٢٠٠١)؛ و A/AC.109/2003/L.3 (لعام ٢٠٠٢)؛ و A/AC.109/2004/L.3 (لعام ٢٠٠٣)؛ و A/AC.109/2005/L.3 (لعام ٢٠٠٤)؛ و A/AC.109/2006/L.3 (لعام ٢٠٠٥)؛ و A/AC.109/2007/L.3 (لعام ٢٠٠٦)؛ و A/AC.109/2008/L.3 (لعام ٢٠٠٧)؛ و A/AC.109/2009/L.13 (لعام ٢٠٠٨)، و A/AC.109/2010/L.14.

باء - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة الخاصة

٦٧ - في الجلسة الأولى المعقودة في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٠ قررت اللجنة الخاصة، باعتمادها المقترحات المتصلة بتنظيم العمل التي تقدم بها الرئيس (انظر A/AC.109/2010/L.2) أن تتناول البند المعنون "مقرر اللجنة الخاصة المؤرخ ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ بشأن بورتوريكو" وأن تنظر فيه في جلساتها العامة.

٦٨ - وفي الجلستين الرابعة والخامسة، المعقودتين في ١٥ و ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٠، وجّه رئيس اللجنة الخاصة الانتباه إلى عدد من الرسائل الواردة من منظمات طلبت من اللجنة أن تستمع إليها بشأن موضوع بورتوريكو. ووافقت اللجنة الخاصة على هذه الطلبات، واستمعت إلى عدد من ممثلي المنظمات المعنية في جلساتها الخامسة والسادسة (انظر A/AC.109/2010/SR.5 و 6).

٦٩ - وفي الجلسة الخامسة المعقودة في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٠، عرض ممثل كوبا مشروع القرار A/AC.109/2010/L.8.

٧٠ - وفي الجلسة السادسة المعقودة في ٢١ حزيران/يونيه وفي أعقاب البيانات التي أدلى بها ممثلو كل من مصر (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز) وجمهورية فنزويلا البوليفارية ونيكاراغوا وإكوادور ودولة بوليفيا المتعددة القوميات والجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية (انظر A/AC.109/2010/SR.6)، اعتمدت اللجنة الخاصة مشروع القرار A/AC.109/2010/L.8 بدون تصويت. وفي الجلسة ذاتها، أدلى ممثل كوبا ببيان.

جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٧١ - لم يُعرض على الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين أي مشروع قرار بشأن هذه المسألة لكي تتخذ إجراء بشأنه.